تمهيد

الوثائق التاريخية

أهميتها للمؤرخ - وكيفية الإستفادة منها

التاريخ يُصنع من وثائق:

هذه بديهية يجب أن يُدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلاعلى أساس من الوثائق التى تُدعم رأياً، وتنفى رأياً آخر، ولهذا فالعثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذى ندرسه عملية هامة جداً، والغالب أن الباحث لايقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التى تُلقى الأضواء على حقيقة الأحداث.

فالبحث عن الوثائق فى مظانها ـ أى الأماكن التى نظن ونرجح إنها موجودة بها ـ هى الخطوة الأولى فى منهج البحث التاريخى، والعثور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسباً هاماً يفتح الباب أمام الباحث ليناقش الأراء المختلفة فيرجح رأياً على رأى آخر معتمداً على الوثائق التى تحت يديه ـ والبحث يُقيم عادة بمدى إستناده على الأصول التاريخية، فقيمته تتوقف فى الواقع على (الأصالة) أى على المعلومات الجديدة الأصيلة التى يضيفها إلى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق، والمؤرخ الذى يهمل وثائق كان من شأنها أن توضح بعض نقاط البحث ـ تكملها أو تنقصها ـ يكون بلاشك فى موقف أضعف من الذى وصل إلى كل أو معظم الأصول المتاحة المرتبطة بموضوع بحثه.

والوثائق (Documents):

تُطلق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية، والخطابات الرسمية الصادرة

من الحكام أو الواردة لهم، والتعليمات والتنظيمات التى تصدرها هذه الجهات الرسمية، ويدخل ضمن المصادر الأصلية (Sources) المخطوطات وكتابات المعاصرين للأحداث.

على أن من مهام الباحث أن يتحقق من سلامة وصحة الوثائق التى يستند إليها فى بحثه حتى لايُفاجأ بعد أن يبذل جهداً مضنياً أن الوثائق التى إستند عليها غير صحيحة أو اصابها تحريف، وبدا تكون النتائج التى توصل إليها خاطئة، فمابنى على خطأ يكون بالطبع خطأ، وسنشير فيما بعد إلى الكيفية التى يمكن أن يتحقق الباحث بها من سلامة الوثيقة، وإنها لم تتعرض لعمليات تحريف أو تزييف.

من أين نحصل على الوثائق:

أولاً: دور المحفوظات (الوثائق):

لاتكاد دولة اليوم تخلو من دار للمحفوظات (الوثائق القومية) ـ من أمثلة ذلك دار المحفوظات المصرية التى كان مقرها بالقلعة ثم نقلت لمبنى خاص ملحق بالهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل.

وتختلف دور الوثائق من حيث الإهتمام بعمل فهارس، أو كشافات لوثائقها (أبجدية حسب اسماء الأشخاص أو حسب الموضوعات)، فبعضها يكتفى فى هذه الفهارس بوضع أرقام للمجلدات، وبيان تواريخ الوثائق المحفوظة بها ـ بينما يعطى البعض الآخر بيانات بموضوع الوثيقة ومحتوياتها، وفى كثير من دور المحفوظات العديد من الوثائق غير المفهرسة أو المنظمة، ومثل هذه الوثائق يصعب الإسفادة منها بوضعها هذا.

على أن دور الوثائق والجمعيات العلمية حاليا تخصص بعض الفنيين والخبراء لتنظيم هذه الوثائق لتيسير إستفادة الباحثين منها، ومعظم دور

الوثائق حالياً تستخدم الوسائل الحديثة (الكمبيوتر) لفهرسة وثائقها، بل وللإحاطة بمافى دور الوثائق بموضوع معين، وبعضها مرتبطة بشبكات الانترنت. والعديد من الوثائق المحفوظة بدور الوثائق أصابها التلف بسبب الإهمال أو طريقة الحفظ غير السليمة، وتبذل دور الوثائق الجهود لترميم مثل هذه الوثائق، وقد تقدمت طرق الترميم، ووجد خبراء متخصصون يقومون بهذه المهمة دون أن يصيب الوثيقة أى تشويه، وبدور الوثائق عادة أجهزة خاصة لتصوير ما يطلب الباحثون تصويره من الوثائق المحفوظة بالدار.

ونشير هنا ـ على سبيل المثال ـ إلى بعض مجموعات الوثائق الموجودة فى:

(أ) دار الوثائق المصرية:

فهى تعطى صورة واضحة لما فى دور الوثائق المختلفة من كنوز علمية تخدم البحث التاريخى، فهناك مثلاً بهذه الدار:

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية: وهى تحتوى على الفرمانات التركية الصادرة من الباب العالى لولاة مصر.

(٢) دفاتر وسجلات المعية (تركى): تحتوى عل المكاتبات التركية بين المعية والأقاليم والدواوين وقت أن كانت اللغة التركية هى لغة المراسلات الرسمية.

(٣) دفاتر وسجلات المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين المعية والأقاليم والدواوين.

(٤) محافظ المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٥) محافظ المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٦) دفاتر وسجلات عابدين (تركى): تحتوى على المكاتبات والمراسلات التركية الهامة بين الولاة وكبار الموظفين بالخارج (كالقبو كتخدا) مثلاً، والولاة فى الأقاليم، وهى مرتبة بأرقام مسلسلة وأخرى فرعية.

(٧) دفاتروسجلات عابدين (عربى): تحتوى على المكاتبات والمراسلات العربية الهامة بين الولاة وكبار الشخصيات.

(٨) محافظ عابدين: تحتوى على بعض المراسلات الأصلية بين الولاة، وكبار الشخصيات وبعضها مقيد فى الدفاتر السابقة وبعضها غير مقيد.

(٩) الملفات الخاصة: عدة ملفات خاصة بشخصيات بذاتها أو بجهات خاصة مثل:

- ملف الصدارة وهو خاص بمراسلات الصدر الأعظم.
- ملف نظارة الخارجية وهو خاص بمراسلات هذه النظارة.
- ملف القبو كتخدا.
- ملف نوبار باشا.

(١٠) دفاتر الأوامر: تحتوى على الأوامر الصادرة إلى الجهات وبعضها بالتركى وبالبعض الآخر بالعربى.

(١١) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات): بها صور التلغرافات الواردة للمعية السنية.

(١٢) دفاتر عابدين (صادر تلغرافات): بها صور التلغرافات المرسلة من المعية.

(١٣) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة الواردة للمعية.

(١٤) دفاتر عابدين: (صادر تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات المشفرة المرسلة من المعية.

(١٥) سجلات الجهادية: تحتوى على الافادات من المعية والخاصة بشئون الجيش.

(١٦) دفاتر المجلس المخصوص: تحتوى على قرارات المجلس المخصوص.

(١٧) محافظ سايزة: جُمعت فيها أشياء مختلفة من الأقاليم.

(١٨) محافظ بحربرا (تركى): تحتوى على وثائق واردة من جهات مختلفة ـ غير القطر المصرى ـ للمعية.

(١٩) محافظ السودان: جمع فيها ما أمكن جمعه فيما يتعلق بالسودان من مكاتبات، وذلك منذ شملته الإدارة المصرية فى عهد محمد على، وهى مأخوذة من الدفاتر والسجلات المختلفة.

(٢٠) دفاتر وارد المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الوارد من المكاتبات إلى كل محافظة.

(٢١) دفاتر صادر المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الصادر من المكاتبات من المحافظة وذلك بخط الكتاب المعينيين بنفس المحافظة.

(٢٢) محافظ الـ .F.O: تحتوى على مراسلات بالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات وبعضها مراسلات أصلية وبعضها غير موجود الأصل ـ لكن توجد نسخة بالآلة الكاتبة أو منقولة، وعدد كبير منها منقول من أرشيف فيينا.

وأشير إلى أن المؤرخ المشهور ـ دوان (G. Douin) ـ الذى جاء لمصر فى عهد الخديوى اسماعيل ـ قد إستعان بتكليف من الخديوى نفسه ـ

استعانة كاملة بوثائق عابدين لإخراج كتابه المكون من عدة مجلدات عن فترة حكم الخديوى اسماعيل.

وقد وضعت تحت تصرفه خبرة كثيرين ممن كانوا يعملون فى الأقسام التركية والعربية، والإفرنجية فى محفوظات عابدين ـ خاصة ما يتعلق بتاريخ السودان.

ب ـ دار الوثائق المركزية بالخرطوم:

نظمت دار الوثائق المركزية بالخرطوم أخيراً ـ خاصة ما يتعلق فيها بفترة حكم المهدية ـ بإشراف الأستاذ/ محمد إبراهيم أبو سليم مدير الدار[1].

وأذكر أمثلة لمافى هذه الدار من وثائق ـ عن فترة حكم المهدية:

(١) المراسلات المتبادلة بين الخليفة عبد الله التعايشى وعُماله على الأقاليم.

(٢) دفاتر الصادر ـ وتشتمل على خطابات المهدى، ومن بعده الخليفة التعايشى الى مختلف الأقاليم التى خضعت للمهدية.

(٣) تقارير المخابرات السودانية المصرية.

Sudanese, Intelligence Reports (S.I.R.)

Egyptian Intelligence Reports (E.I.R.)

(٤) الوثائق الخاصة بالفترة التى قضاها غوردون أخيراً فى الخرطوم

The Life of Gordon in Khartoum

---

(١) نشر الدكتور أبو سليم عدة كتب عن هذه الفترة مستنداً لوثائق دار الوثائق بالخرطوم نذكر منها:

ـ مفهوم ولاية العهد فى المهدية	(الخرطوم ١٩٦٢)
ـ المهدى ﷺ	(الخرطوم ١٩٦٨)
ـ منشورات المهدية	(بيروت ١٩٧٠)
ـ الأرض فى المهدية	(الخرطوم ١٩٧٠)
ـ الحركة الفكرية فى المهدية	(الخرطوم ١٩٧٠)

(٥) التقارير عن حصار الخرطوم وسنار وسقوطهما.

(٦) تقارير المخابرات المصرية المتعلقة بالفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ (طُبعت فيما بعد).

(٧) أوامر وتعليمات السكرتير الإدارى للمديرين.

(٨) دفاتر وقائع عثمان دقنة.

(٩) مجموعة تقارير عن حصار الخرطوم وسقوطها (٢٠ أغسطس ١٨٨٧).

جـ ـ مكتبة الدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا:

أما مكتبة للدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا فقد أودع فيها السير ونجت (Wingate) ما وقع تحت يديه من وثائق خاصة بمصر والسودان، وهذه الوثائق مفهرسة ومنظمة، وفى صناديق مرقمة، ويمكن طلب الفهارس الخاصة بها من الدار المذكورة ـ ومن أمثلة الوثائق الموجودة بهذه الدار:

Colonial Wingate Military Reports on The Final. Campaign of UM-Debiekrat.

ـ نصيحة العوام للخاص والعام.

د ـ دار الوثائق بلندن: (Public Record Office-P.R.O.):

زاخرة بالعديد من الوثائق الأصلية الهامة، من تقارير وخطابات متبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها فى الأقطار التى خضعت لبريطانيا، أو إرتبطت بالسياسة البريطانية بشكل أو آخر فهناك مثلاً تقارير القادة البريطانيين من أمثال كتشنر (Lord Kitchener) المرسلة للحكومة البريطانية (وزارة الحربية) عن المعارك التى خاضها بالسودان أو جنوب أفريقيا أو المهمات الأخرى التى كُلف بالقيام بها

هـ ـ المكتبة الوطنية في باريس: (Bibliotheque Nationale de Paris-B.N.P.):

تحتوى المكتبة الوطنية في باريس على العديد من الوثائق الأصلية الخاصة بالمناطق التى كان لفرنسا دور هام بها.

ثانياً: وثائق وزارات المستعمرات السابقة:

كثير من الوثائق المتعلقة بوزارات المستعمرات السابقة موجودة حالياً فى وزارات الخارجية فى الدول التى كانت تبسط نفوذها على هذه المستعمرات، وعادة يسمح للباحث بالإطلاع على ما فى هذه الأماكن من وثائق طالما قد مضت عليها فترة زمنية بحيث أصبحت لاتمس سلامة الدولة ـ وذلك بعد إجراءات بسيطة حتى يستوثق المسئولون من أن الهدف من وراء هذا العمل هو هدف علمى فحسب.

وعادة تسمح الدول بالإطلاع عل الوثائق التى مر عليها أكثر من خمسين عاماً باعتبار أنه فى خلال هذه الفترة إنتهت الدواعى الوطنية التى كانت تدعو لحجبها، وقد أخذت بعض الدول فى رفع الحظر عن الوثائق التى مضى عليها ثلاثون عاماً طالما لاتمس أحداثاً جارية تدعو لبقائها فى طى الكتمان.

ثالثاً: وثائق فى مكتبات الجامعات والهيئات العلمية الأخرى:

تشتمل مكتبات بعض الجامعات على قسم خاص بالوثائق التى حصلت عليها الجامعات أو الهيئات العلمية من مصادر مختلفة، وبعضها مهداة من شخصيات معينة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن القائد البريطانى وينجت (Wingate) حصل على العديد من الوثائق أثناء عمله سواء فى المخابرات المصرية أو كحاكم عام للسودان، وقد أهداها لمدرسة الدراسات الشرقية بدرهام، وقد قامت هذه بدورها بتصنيف هذه الوثائق الهامة وفهرستها

وأذكر على سبيل المثال أيضاً أن المكتبة العامة بجامعة القاهرة بها قسم خاص بالوثائق، كذلك بعض الجامعات الأخرى بها أقسام خاصة بالوثائق، والميكروفيلم. ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحتوى كل منهما على العديد من الوثائق الهامة التى تسمح للباحثين بالإطلاع عليها، وتوفر لهم الأجهزة التى تيسر عملية قراءة الوثيقة والاطلاع عليها.

كما أن الهيئات العلمية كالجمعية التاريخية المصرية، والجمعية الجغرافية والجمعية الأفريقية المصرية وغيرها من الهيئات العلمية تحتفظ بالعديد من الوثائق الهامة التى حصلت عليها من مصادر مختلفة.

وعلى الباحث أن يطرق أبواب كل هذه الهيئات والجامعات بحثاً عن المصادر الأصلية لموضوع بحثه.

كما أننا نُشير إلى أن التقدم العلمى أتاح الفرصة لتبادل الوثائق المتعلقة بموضوع معين عن طريق (شبكات الإنترنت) وغيرها من الوسائل الحديثة.

رابعاً: وثائق فى أماكن أخرى ـ أو طرف أسر معينة:

قد تُوجد بعض الوثائق فى المساجد أو فى الكنائس الأثرية، أو الأديرة مثل (دير سانت كاترين)، وقد تكون هناك وثائق طرف أفراد ارتبطت أسرهم بالأحداث موضوع الدراسة كأسرة الأميرعبدالكريم الخطابى بطل الريف أو أسرة الأمير عبد القادر الجزائرى بطل الجزائر.

وبعض هذه الوثائق قد يكن مراسلات خاصة أو يكون فى صورة مذكرات أو يوميات، وبعضها قد يكون مدوناً على جلود حيوانات أو رقائق أو على هيئة كراسات.

وقد يستطيع الباحث أن يتصل بشخص أو أكثر شارك فى الأحداث موضوع البحث للإستفسار عن أمر غامض أو غير ذلك.

على أن الباحث يجب أن يكون دائماً على حذر فلا يقبل رأياً على أنه حقيقة لاشك فيها ـ بل عليه أن يقلب الأمر من جميع وجوهه بهدف الوصول للحقيقة المطلقة ـ علماً بأن الآراء الشخصية تعبر من وجهة نظر خاصة، كما أن الرأى الخاص والمشاهدة الشخصية قد يشوبها بعض القصور، فلابد لمثل هذ الآراء أن تدعم بوثائق أخرى رسمية تؤكدهاه أو تنفيها.

خامساً: الوثائق المنشورة:

تكتسب الوثائق الأصلية التى لم تنشر بعد ـ مكانة خاصة على أساس أنها مادة أولية غالباً لم تستخدم من قبل لتوضيح الحقيقة حول الموضوع مجال البحث ـ ومع ذلك فإن الوثائق المنشورة لها أهميتها خاصة إذا كانت نشرت لكن لم تستغل إستغلالاً كاملاً أو سليماً لمناقشة القضايا موضوع البحث.

والوثائق المنشورة قد تكون منشورة فى كتب خاصة أو ملاحق لبحث معين أو غير ذلك.

وأشير إلى أن بعض الدول المتقدمة قامت فى الفترة الأخيرة بنشر مجموعات من الوثائق المتصلة بتاريخها والتى مرت عليها فترة زمنية بحيث لم يعد هناك ما يدعو لحجبها.

ففى ألمانيا قامت (جمعية دراسة التاريخ الألمانى) التى بدأت نشاطها منذ عام ١٨١٩ بنشر سلسلة من الوثائق تتعلق بالتاريخ الألمانى، وفى فرنسا تكونت منذ عام ١٨٣٤ (جمعية دراسة تاريخ فرنسا) وقد نشرت عدة مجلدات عن مصادر ووثائق التاريخ الفرنسى. وفى عام ١٨٣٦ شرعت بلجيكا فى نشر العديد من الوثائق التى كانت بدار محفوظاتها، كذلك أسبانيا منذ عام ١٨٤٢، والنمسا منذ عام ١٨٤١.

ومنذ عام ١٨٥٧ أخذت (مصلحة المطبوعات الرسمية البريطانية) تنشر ما عرف باسم (قوائم الأوراق الرسمية)، كما نشرت سلسلة كبيرة من الوثائق تحت اسم (تواريخ ومذكرات تتعلق ببريطانيا العظمى وأيرلنده) وذلك فى عدة مجلدات، كما تشكلت فى بريطانيا فى عام ١٨٦٩ لجنة أطلق عليها اسم (لجنة المحفوظات التاريخية) لفحص وفهرسة ونشر مجاميع من الوثائق الهامة التى كانت فى حيازة الهيئات البلدية وغيرها، كما أن بريطانيا دأبت على نشر عدد من القرارات البرلمانية التى تتعلق بالأحداث التاريخية الهامة فى العصور المختلفة، وقد اشتهرت هذه المجموعة باسم (The Blue Books) إشارة إلى أنها كانت كلها تصدر فى غلاف أزرق، بينما دأبت فرنسا على نشر محتويات التقارير الرسمية الخاصة بتاريخها فى مجموعة كانت تصدر كلها فى غلاف أصفر فعرفت باسم (The Yellow Books).

وفى بعض البلاد ـ وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ـ إهتمت الجامعات كجامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة متشجان وغيرها بنشر العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ أمريكا.

وهناك قواعد يجب أن يلتزم بها الناشر للوثائق ـ كأن يذكر مصدر الوثائق المنشورة، وأرقامها فى هذا المصدر، وغير ذلك من المعلومات التى توضح مكان الوثيقة الأصلية وتيسر رجوع الباحث عنها فى مصدرها الأصلى ـ إذا شاء ذلك.

والوثيقة يجب أن تُنشر كما هى دون تعديل أو تحريف أو تغيير، وحتى الأخطاء اللغوية أو المطبعية الموجودة فى الأصل ـ يجب أن تبقى كما هى، ويمكن الإشارة فى الهامش إلى اللفظ الصحيح، ويفضل أن يكون هناك فهرس أو ثبت بالوثائق المنشورة، وإذا كانت الوثائق تتعلق بموضوع واحد ـ

يجب أن يراعى الناشر التسلسل التاريخى، وإذا كان الناشر قد إختار مجموعة معينة من الوثائق من بين عدد كبير منها ـ يجب أن يوضح الأساس الذى إختار على أساسه مانشره دون غيره من الوثائق الأخرى المرتبطة بنفس الموضوع، ويحسن أن يعطى الناشر فكرة سريعة عن موضوع الوثيقة التى ينشرها.

سادسا: المخطوطات.

لاتقل المخطوطات أهمية عن المصادر الأصلية الأخرى التى نستقى منها معلوماتنا التاريخية ـ فقبل أن تنشر للطباعة دأب كثيرون من المؤرخين المعاصرين للأحداث أو غيرهم من العلماء على تسجيل ملاحظاتهم ومشاهداتهم وآرائهم على هيئة كتب يكتبها الشخص بنفسه أو يمليها على غيره.

وقد وجد بعض النساخ الذين كانوا يعملون فى هذا المجال سواء بتكليف من حاكم معين أو من غيره، وكانت بعض هذه النسخ تباع بأثمان باهظة حيث بلغ ثمن بعضها مايوازى وزنها ذهباً.

وقد يقوم الناسخ بكتابة نسخة أو أكثر من الأصل، وقد يضيع الأصل وتبقى نسخة أو أكثر منقولة من الأصل المفقود أو من نسخة أخرى نقلت عن هذا الأصل.

وبعض المخطوطات تكتسب أهمية بالغة كمصادر للأحداث، خاصة إذا كان الكاتب ممن عاصر الأحداث التى يتناولها أو ساهم فيها ـ لكن يحتاج الباحث قبل أن يستند على ما فى المخطوط من معلومات ـ أن يتأكد من سلامة المخطوط وأنه لم يتعرض لأى تغيير أو تعديل ـ كما سنوضح بتفصيل فيما بعد.

وأشير إلى أن المكتبات الهامة فى مراكز العلم التى كانت منتشرة فى وقت من الأوقات فى غرب أفريقيا حين كانت بها ممالك وسلطنات إسلامية ناهضة قبل أن تتعرض هذه البلاد للغزو الأوربى ـ تحتفظ بعدد كبير من المخطوطات العربية الهامة.

وأذكر على سبيل المثال من هذه المكتبات (مكتبة ايبادن)، والمعروف أن عدداً كبيراً من المخطوطات العربية والمتعلقة بالتاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا قد نقلت فى ظروف معينة إلى مكتبات الدول الأوروبية الأخرى وفى مقدمتها مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

فالباحث فى التاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا يستطيع أن يجد من المخطوطات والمصادر الأخرى ما يقدم له مادة أولية هامة تخدم بحثه[1].

وأشير إلى أن المستشرقين إهتموا بنشر بعض هذه المخطوطات العربية إدراكاً منهم لأهميتها ـ أذكر من هؤلاء المستشرفين بالمر (Palmer) الذى نشر مجموعة من المخطوطات العربية بعنوان (أخبار كانو) (The Kano Cronicle)، وقد ألحقها بكتابه.

Plamer, H.R.: Sudanese Memoirs (Lagos, 1928).

كذلك نذكر منهم كنسدال (Kensdale) الذى تجول فى العديد من مراكز العلم الهامة فى تنبكتو، وجنى، وجاغ، وكانو، وكتسينا، بغرب أفريقيا ونشر بياناً وافياً عن بعض المخطوطات العربية المحفوظة فى مكتبة جامعة ايبدان بنيجريا[2].

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى المحاضرة التى ألقاها الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن زكى بدار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلادية. وقد نشرت بعد ذلك، وعنوانها: المراجع العربية للتاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا.

(٢) Kensdale: A Catalogue of the Arabic Manuscripts reserved in the University Library Ibadan (Nigeria 1955).

كذلك المستشرق هوداس (Houdas) الذى نشر فى عام ١٩٠٠ كتاب تاريخ السودان كما هو باللغة العربية، كما نشرت له ترجمة فرنسية[١].

كذلك وتنج (Witting) الذى عمل لفترة محاضراً بمدرسة العلوم العربية بكانو بنيجيريا ونشر فى ١٩٥٧ كتاب إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور[٢].

ولايتسع المجال هنا للإشارة لباقى المستشرقيين الذى إهتموا بنشر بعض المخطوطات الهامة التى تزخر بها المكتبات التى وجدت فى مراكز العلم والحضارة بغرب أفريقيا بصفة خاصة ـ لكن تكفى هذه الإشارات للدلالة على ما يمكن أن يجده الباحث المهتم بتاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية فى أفريقيا فى هذه المكتبات من كنوز علمية.

وأشير إلى أنه صدر فى عام ١٩٦٥ ثبت عام للمخطوطات العربية الموجودة فى مكتبتى متحف جوس، ولوجارد فى مدينة كادونا بنيجيريا ـ أشرف على إصداره إثنان من الباحثين[٣].

كما أن جامعة إيبدان بنيجيريا قامت فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بعمل ثبت بالمخطوطات العربية التى فى حوزتها[٤] ومعظم المخطوطات التى يحتويها هذا الثبت الهام تتعلق بالأحوال التى سادت شمال نيجيريا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين خاصة ما يتعلق بحركة الإصلاح الدينى التى تزعمها الشيخ عثمان دان فوديو، وشقيقه عبد الله بن محمد، وابنه محمد بلو وغيرهم من رجال الإصلاح المسلمين.

---

(١) السعدى، عبد الرحمن بن عبد الله (١٥٩٦ ـ ١٦٥٥): تاريخ السودان.

(٢) محمد بلوبن عثمان: إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور.

(٣) Aida S. Arif and Ahmad M. Abu Hakim: Descriptive Catalouge of Arabic manuscripts in Nigeria (London 1965).

(٤) Kensdale, W.: Op. Cit.

كيف يستفيد المؤرخ من الوثيقة التاريخية

لما كانت الحقيقة فى ذاتها هى الهدف الذى يرمى إليه الباحث ـ لذلك كان لابد من التأكد من أن الأصول أو الوثائق التى يبنى عليها الباحث إستنتاجه صحيحة وأنه لم يطرأ عليها تبديل أو تحريف.

وقد ظهر أن كثيراً من الأصول التى أُستخدمت فى الماضى دون تمحيص غير سليمة، وبالطبع كل ما بنى عليها من إستنتاجات وأراء لاقيمة له، ومن ثم ذهب كل جهد بنى على هذ الأصل هباءً.

ويختلف الأمر حسب نوع الأصل ـ هل هو وثيقة رسمية، وما مصدرها، أم هو مخطوط يرتبط بموضوع البحث.

والوثائق الصادرة من جهات رسمية قد يكون أمرها سهلاً، فالباحث يمكن بجهد يسير الإطمئنان لسلامتها، ومن ثم يتركز جهده كله فى تحليل النص وتفسيره وإستخراج الحقاق التى يمكن أن يستدل عليها من النص ذاته دون تحميله أكثر مما يحتمل.

لكن يختلف الأمر إذا كان الباحث مثلاً يستند إلى مخطوط، ويحاول أن يصل إلى أراء مبنية على ما جاء فيه من معلومات.

وسنحاول هنا أن نجمل المراحل التى يمر بها النص حتى نتأكد من أصالته، ويمكن أن نطمئن إلى استخدامه والإستناد عليه، وإستخلاص الحقائق منه.

وقد اتفق المؤرخون على أن النص يجب أن يتعرض ـ قبل أن يعتمد كمصدر للمعلومات إلى فحص أو ما يمكن أن نطلق عليها إختبار Exam-ination، ويصنف المؤرخون الألمان بالذات عملية الفحص أو النقد إلى نوعين:

نقد أو فحص ظاهرى (External Criticism):

ويقصد به التأكد من شخصية كاتب النص، ومن صحة نسب النص إليه وذلك بطرق مختلفة، كإختبار نوع الحبر المستخدم، والقلم الذى كُتب به النص، ودراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات، والصيغ الخاصة التى كُتب فيها النص.

هذا بالإضافة إلى العادات الجارية فى ديوان من الدواوين فى زمان من الأزمنة، أو الخصائص المشتركة بين كل الوثائق التى من نوع معين، والتى ثبت يقيناً أنها صحيحة، فالباحث عليه أن يعقد مقارنة بين عدد كبير من الوثائق المتشابهة قبل أن يصدر حكماً جازماً على الحالة التى أمامه.

وتتطلب عملية النقد هذه جمع أكبر قدر من المعلومات عن كاتب النص، وهذا يخدم فى الحكم على مدى تحريه الحقيقة، ومدى علاقته بالأحداث التى كتب عنها، وهل شاهدها بنفسه أو اشترك فيها أم أنه يكتب عن أشياء سمع عنها فقط، وهل مضى زمن طويل بين وقوع الحدث نفسه وبين تدوينه ـ فقد يكون النص صحيحاً غير مزيف، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين عُرف عنهم تحرى الصدق فيما يكتبون ـ لكن لبعد الزمن بين وقوع الحادث وبين تدوينه يلتبس عليه الأمر فيهمل ذكر تفاصيل هامة أو يخطىء عن غير قصد ذكر أحداث معينة ـ فمعرفة كاتب النص، وتاريخ كاتبه وعلاقته بالأحداث ـ كل هذه تهم وتخدم فى الإطمئنان على دقة ما جاء بالنص.

ويتضح هذا بوضوح فى المخطوطات بالذات أكثرمن غيرها ـ فقدتتعرض أكثر من غيرها من الأصول التاريخية لعمليات التغيير والتزييف.

والمخطوط ـ كما ذكرنا سابقا ـ قد يكون بخط المؤلف أو قد يكون مملى منه، وقد يكون المؤلف قد راجع الإملاء بعد كتابة النص، وفى هذه الحالة يعتبر المخطوط فى مرتبة النسخة التى بخط المؤلف نفسه.

ويعطى الدكتور/ أسد رستم أمثلة لبعض النصوص والوثائق ـ التى احتوت أوراقاً هامة وخطيرة، نسب صدورها من أشخاص لهم مكانتهم ـ لكن ثبت بعد ذلك أنها مزورة، ومدسوسة على أصحابها[1].

ولم تسلم كثير من المخطوطات من التزوير ـ فالنساخ كانوا فى بعض الأحيان يضيفون فى هوامش المخطوط الذى تحت أيديهم أو فى نهايات الفصول والأبواب أخباراً أو أراء جديدة تتعلق بما جاء بالمخطوط، وتمر الأيام وتضيع النسخة الأصلية، للمخطوط، وينسخ المخطوط مرة أخرى من النسخة المنقولة بإضافاتها، وتدخل الزيادة فى الأصل وتختلط الإضافة بالمتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسبون كل ما فى النسخة الخطية المتأخرة بما فيها من إضافات إلى المؤلف الأصلى ـ وهذا نوع من التزييف ـ فنحن ننسب للمؤلف ما هو فى الحقيقة ليس من أرائه وأفكاره لكن من عمل الناسخ.

والإضافات من هذا القبيل على نوعين:

أ ـ الحشو:

والبعض يُطلق عليه لفظ (الدس)، ويقصد به إدخال كلمات أو جمل (اضافات) فى النص لم تكن فيه من قبل.

ب ـ الإكمال:

يقصد به إضافة أحداث أخرى للنص الأصلى، وفى بعض الأحيان يمكن بيسر فصل الوثيقة الأصلية عن الإضافات، كأننا نستعمل مقصاً، وفى أحيان أخرى يختلط الأمر فيصعب تمييز الأصل عن الإضافات الدخيلة، وبالطبع تكون مهمة الباحث هى محاولة إستعادة الأصل أو على الأقل عزل الجزء السقيم المشكوك فيه.

---

(١) أسد رستم: مصطلح التاريخ (بيروت ١٩٣٩).

ويعطى الدكتور أسد رستم أمثلة لبعض الكتب التى نشرت إعتماداً على نسخ خطية دست فيها أخبار كثيرة ثبت فيما بعد أن تاريخ حدوث بعضها لاحق لتاريخ وفاة المؤلف نفسه.

وفيما يتعلق بالمخطوطات التاريخية:

نقسمها إلى أربع حالات:

١ ـ مخطوط بخط المؤلف نفسه:

ويطلق على الأصول من هذا النوع تعبير (أصول من الدرجة الأولى) ـ وهذه الأصول متى اطمأن الباحث بكافة الطرق إلى أنها بخط المؤلف نفسه ولم تتعرض لأى تغيير بالإضافة أو الحذف ـ يمكن أن يعتمد عليها وهو مطمئن.

٢ ـ فى حالة فقد الأصل ـ ووجود نسخة وحيدة منقولة منه:

يحاول الباحث فى هذه الحالة دراسة هذه النسخة للحكم على مدى مطابقتها للنسخة الأصلية ـ من وجهة نظرنا ـ بعد تحليلها ودراستها دراسة كاملة من جميع النواحى.

٣ ـ فى حالة ضياع الأصل ـ والعثور على عدة نسخ منه فيها بعض الإختلافات:

يلتزم الباحث فى هذه الحالة بدراسة مقارنة للنسخ المختلفة فى محاولة لتحديد النص الأصلى أو أقرب ما يكون إليه.

وهناك منهج محدد لتصنيف النسخ الفرعية، ومقابلتها ببعضها، ويلاحظ أن تشابه عدد من النسخ لايعنى بحال ما أنها هى الأقرب إلى الأصل فقد تكون كلها مأخوذة من نسخة واحدة بعيدة عن الأصل الضائع.

٤ ـ العثور على أصل المؤرخ مجهول:

على الباحث فى هذه الحالة أن يبذل جهده للتعرف على شخصية كاتب النص، ويتأكد من ميوله ونزعاته، ودرجة علمه وإتصاله بالأحداث التى يروى أخبارها ولابد من الوقوف على الزمان والمكان الذى كتبت فيه هذه الأخبار.

ويقول د. أسد رستم «إن الأصول هى فى غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضى، فإن وصلنا عن طريقها إلى الخبر على حقيقته ـ توصلنا الى الحقيقة التى ننشدها ـ وإن أرجفت فخاضت فى الأخبار المخطئة أو الكاذبة ـ أوقعتنا فى مهاوى الضلال والتضليل، ومهمة الباحث فى البحث عن حقيقة النص وصاحبه هى أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين ـ إذ أن هؤلاء يتحدثون إلى من ينقل الخبر ويمتحنونه بالإستنطاق، فهو مخبر حى ماثل أمامهم ـ أما مخبر المؤرخ فإنه ميت خلا مكانه، وطويت صفحته»[1].

ويعطينا بول ماسى نماذج للتحريفات التى طرأت على الأصول عند نقل نسخ منها فيذكر منها أغلاطاً فى النقل ـ حين يخيل للناسخ أن هناك أغلاطاً فى الأصل فيصححها لأنه لم يفهمها، وهناك أخطاء عرضية حين يخطىء الناسخ فى قراءة النص أو يسىء السمع وهو يكتب عن إملاء، أو حين يرتكب ـ عن غير قصد ـ سقطات خطية أو يحذف بعض السطور[2].

كما يعطى الدكتور/ عبد الرحمن بدوى أمثله لما أضافه النساخ لكتاب (الرسالة) للشافعى ـ فقد حدث تحريف أو خطأ فاستبدلوا بعض العبارات مما

---

(١) أسد رستم: مرجع سابق ذكره ص /٣٦.

(٢) ماسى، بول: نقد النص (ترجمة عبد الرحمن بدوى ـ ضمن مجموعة النقد التاريخية) سنة ١٩٦٣، ص /٥٦.

يبدو غريبا على لغة الشافعي وأسلوبه، فالمعروف أنه كان دائماً يستخدم تعابير فى غاية الرصانة والجزالة، ومتانة الثبت، مما يدل على قدرته على الكتابة بلغة عربية أصيلة.

وهكذا تصبح مهمة الباحث أن يستخرج العبارات الصحيحة التى أملاها الشافعي عل تلميذه (الربيع) ويستبعد الغريب[1].

وإذا كان هذا فيما يتعلق بالأصول المخطوطة ـ فإن نفس الشيء ينطبق على الأصول المنشورة.

وقد أورد الاستاذ فلنج أحداثاً هامة تتعلق بالثورة الفرنسية وغيرها ـ تناقلتها عدة مراجع هامة إستناداً على مصدر معين ـ لكن ثبت عدم صحتها لأن المرجع الأول لم يتحر الدقة فيما أخذه من المصدر الأساسى، وأما المراجع الأخرى فقد نقلت منه دون تحقيق[2].

وهكذا يتضح لنا أهمية التثبت من نصوص الأصول التاريخية والتدقيق فى تحليلها قبل الإعتماد عليها.

وبالطبع ليس هناك معيار مطلق للحسن أو السيىء ـ لكن كثيرين من الباحثين نشعر لأول وهلة أنهم لم يبذلوا الجهد المطلوب للتحقق من صحة ودقة النصوص التى يستخدمونها ـ لكن مع ذلك فإن الإفراط فى الشك والإتهام تكاد تكون له نفس النتائج الضارة للأفراط فى الثقة.

النقد الباطنى (الداخلى) (Internal Criticism):

يعتبر النقد الخارجى مجرد عملية تحضيرية ـ فهو مجرد مرحلة أولية تمهد للمرحل التالية فى الإستفادة من الوثيقة وإستنطاقها للوصول إلى الحقائق والمعلومات التى تحتويها.

---

(١) عبد الرحمن بدوى: مناهج البحث العلمى (١٩٦٨) ص / ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٢) Fling, F.M:: The Writing of History, An Introduction to Historical Method (1926), pp. 90-100.

وكثيرون من الباحثين يحملون النصوص فوق ما تحتمل من معانى بينما البعض لا يجذب إنتباهه فى الوثيقة إلا بعض الجمل أو الكلمات التى تتجاوب مع تصوراته هو، ولذا ينصح الباحث بأن يهتم ويدقق فى تحليل النص ومحتوياته.

والنقد الباطنى ينقسم إلى نوعين:

١ ـ النقد الباطنى الإيجابى:

ويقصد به تحليل النص وتفسيره، ومحاولة معرفة مدلوله.

وينصح ماسى، بول ـ الباحث عند دراسته للنص أن يقسمه الى فقرات، ويلتزم بوضع علامات الترقيم وما إلى ذلك مما ييسر فهم محتواه، والنص فى صيغته النهائية يجب أن يكون بشكل يتم فيه الفصل بين الكلمات والفقرات بما يسهل قراءة النص وفهمه وتفسيره[١].

وعادة يبدأ الباحث بتحديد المعنى الحرفى لألفاظ النص وجمله، وهذه عملية لغوية بحته، ثم بعد ذلك ينتقل الباحث لمحاولة إدراك المقصود من النص ـ ويجب أن نراعى عدة حقائق مثل:

ـ إن اللفظ قد يكون له فى زمن كتابة النص معنى ومدلول غير المعنى المستخدم اليوم، فالباحث عليه أن يلم بلغة الزمن الذى كتب فيه النص.

ـ تختلف بعض المفردات والألفاظ اللغوية من إقليم لآخر، ولذا يجب أن يكون الباحث ملما بمدلول الألفاظ فى المنطقة أو الإقليم المتصل بالنص، وفى العصر الذى كتب فيه النص، ويمكن أن يستعين الباحث فى ذلك بالمعاجم اللغوية.

ـ على الباحث أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من

---

(١) ماسى، بول: مرجع سابق، ص / ٢٧٨.

اللغات فى عصر من العصور أو بكتابة كاتب معين، والمؤرخ ملزم ـ عند الإستشهاد بنص ما أن يبقيه كما هو بألفاظه أو أخطائه ـ إن وجدت ـ فلا يجب حتى مجرد إبدال لفظ عامى بما يقابله باللغة الفصحى، فالمؤرخ مطالب باستخدام النص وعرضه كما هو لا كما يجب أن يكون.

ـ كثيرون من الباحثين يحاولون أن يصلوا من تحليلهم للنصوص لتأكيد فكرة سابقة كونوها مقدماً ويحاولون أن يوجهوا النص لخدمة هذه الفكرة.

ـ يجب فى النهاية أن نصل إلى تفسير النص كوحدة، فالمفروض أن يصل الباحث للمعنى الذى يقصده الكاتب.

ـ فى حالة المخطوط ـ يحتاج الباحث أن يكون على معرفة تامة بأسلوب الكاتب ولغته واتجاهاته فى الكتابة، وذلك عن طريق مقارنة أكثر من إنتاج لهذا الكاتب، وهذا يسهم فى تأكيد صحة نسب النص لهذا الكاتب من عدمه.

٢ ـ النقد الباطنى السلبى:

عرفنا كيف يتعامل الباحث مع النص فيحلله ويفسره ليصل للمعنى الذى يقصده الكاتب.

لكن هناك تساؤل ـ هل نأخذ المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى ـ سواء أكان هذا الأصل معاهدة أو إتفاقاً أو مخطوطاً أو غير ذلك من الأصول ـ على أنها تعبر تماماً عن كل الوقائع والآراء بدقة وصدق وأمانة.

لقد ثبت أن الكثير من النصوص لاتعبر عن الحقيقة، فالكاتب قد يتعرض لظروف معينة أو مواقف خاصة تجعله يحيد عن ذكر الحقيقة كاملة، فحتى المعاهدات قد يكون المعلن من بنودها قصد به إخفاء بنود سرية لم

يُعلن عنها ـ بل ثبت تلاعب في الألفاظ من أحد الأطراف بهدف تضليل الطرف الآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال معاهدة أوتشيالى (Uccialli)، التى أبرمت في ٢ مايو سنة ١٨٨٩م، بين منليك إمبراطور الحبشة والإيطاليين، فقد كتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى، والآخر حبشى، وجاء مدلول المادة ١٧ فى النص الإيطالى مختلفاً تماماً عن النص الحبشى، فقد جاء فى النص الحبشى ما يعنى أن للإمبراطور الحبشى الحق فى أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى مفاوضاته مع الحكومات الأخرى، بينما يفهم من النص الإيطالى بأنه يلزم أن يستعين الإمبراطور الحبشى بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى ـ وكان معنى ذلك فى زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

وإتضحت نيات الحكومة الإيطالية حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على أن تقوم الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية، وأن ايطاليا تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناءً على ما تقضى به المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين الموقعة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ والتى تقضى بأنه فى حالة ضم أى دولة لأرض جديدة أو فرض حمايتها على أى جزء من القارة ـ أن تخطر الدول الأخرى بذلك. وأدى الإختلاف فى تفسير وفهم كل من الدولتين (إيطاليا، والحبشة) لمضمون هذه المادة المادة الى حرب بين الدولتين لم تحسمها إلا موقعة عدوة الهامة فى مارس ١٨٩٦ التى انتصر فيها الجيش الحبشى، وأدى الأمر لإبرام معاهدة صلح جديدة فى أديس أبابا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أنهت حالة الحرب بين الدولتين ونصت على إلغاء معاهدة أوتشيالى.

ونفس الشيء ينطبق على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذى وافقت عليه الدول العربية، وإسرائيل لإنهاء النزاع بينهما بعد حرب ١٩٦٧ والذى نص على أنه ليس من حق أية دولة أن تستولى على أراضى دولة أخرى بالقوة، وهذا النص فى تقدير العرب يلزم اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضى التى استولت عليها فى الحرب ـ لكن اسرائيل تعللت بأن القرار لايقضى بأن تنسحب من كل الأراضى التى إستولت عليها بل على بعضها بحيث تحتفظ بما هو لازم لسلامة اسرائيل.

وهكذا تتضح لنا حقيقة هامة وهى أن النصوص التاريخية ـ حتى إذا صحت نسبة الأصل لكاتبه، ومهما كانت مكانة الكاتب وسمعته ـ فإنه لايمكن التسليم بأن كل ما جاء فى النص يعبر بدقة من إتجاهات صاحبه ـ ووصل الأمر بالبعض الى القول أن (شك المؤرخ رائد حكمته)، وأن الأصل فى التاريخ هو الإتهام لإبراءة الذمة، حتى تثبت هذه البراءة بما لا يدع مجالاً للشك.

وكما ذكر أنجلو وسنيوبوس «إن نقطة الإبتداء للباحث هى الشك المنهجي فى النص، فكل ما لم يثبت صحته ينبغى أن يظل موضوعا للشك الى أن تتأكد سلامته»[1].

وبالطبع فإن الباحث إذا وجد تعارضاً فى المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين ـ فذلك يدعو للإعتقاد بإمكان حدوث خطأ ما ـ ومن ثم تصبح عملية (النقد الباطنى السلبى) عملية ضرورية لتصفية الحقائق وغربلتها وإستبعاد الزائف منها.

كذلك فإن كاتب الأصل التاريخى أو الراوى للحدث ـ قد يضطر لعدم ذكر الحقيقة تحت ظروف معينة منها مثلاً:

(١) انجلو وسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية.
(ترجمة عبدالرحمن بدوى ـ نشرت ضمن مجموعة بعنوان النقد التاريخى ـ القاهرة ١٩٦٣). ص/ ١٢٢.

ـ أن تكون هناك أسباب سياسية أو حربية أو قومية ـ تدعو إلى عدم ذكر الحقيقة، فالكاتب عضو فى عدة جماعات ـ الأسرة والإقليم، والوطن والفرقة الدينية، والحزب السياسى، والطبقة الإجتماعية، وبالطبع فإن لكل جماعة منها مصلحة يتشيع لها أعضاؤها وتفرض عليهم إتجاها معينا.

وقد تكون للكاتب مصلحة معينة تستلزم أن يتعمد عدم ذكر الحقيقة.

ـ وقد تكون هناك عوامل نفسية وراء عدم ذكر الحقيقة.

ـ وقد يكون أسوب الكاتب نفسه، وإستخدامه تراكيب معينة من دواعى اللبس أو عدم تحديد المعنى المقصود.

ـ وهناك عوامل شخصية تتعلق بقوة الملاحظة، وسلامة الحواس، ودقة المشاهدة وغير ذلك من العوامل التى تؤثر على دقة الأحداث التى يذكرها الكاتب.

لكل هذه الأسباب ولغيرها من العوامل الأخرى التى قد تؤثر على كتابات الكاتب ـ فإنه يجب ألا نعتبر مايكتبه الكاتب ـ حتى لو كان مشهوداً له بالصدق وذكر الحقيقة أمراً غير قابل للمناقشة.

فالطبرى مثلاً الذى إشتهر بالدقة والصدق والأمانة، لايمكن أن نأخذ جميع أقواله قضايا مسلماً بها، فيجوز أن يكون صادقاً ودقيقاً فى كثير مايقول ـ لكنه على عكس ذلك فى بعض أقواله الأخرى ـ وكذلك ابن خلدون مثلاً لم يراع فى كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر» ـ الدقة التى دعا هو نفسه إليها، بل وقع فى بعض الأخطاء التى دعا هو إلى تجنبها[1].

وبالمثل الجبرتى الذى تعتبر كتاباته عن فترة الحملة الفرنسية على مصر وفترة حكم محمد على ـ التى عاصرها مرجعاً أصلياً هاماً ـ لايمكن أخذ كل كتاباته على علاتها دون مناقشة.

---

(١) أسد رستم: مرجع سابق، ص/ ٦٧.

ويحذر أنجلو وسينوبوس من أخذ مجموع مؤلفات كاتب معين كل نقبلها بجملتها أو نرفضها كلها، ويقول إن ما يلجأ إليه بعض الباحثين من تقسيم المؤلفين الى فئات فئة تؤخذ كتاباتها على علاتها دون تمحيص، وفئة أخرى نشكك فى كل ما تكتبه ـ كما يحدث فى المحاكم حيث يقسم الشهود إلى شهود عدول، وشهود زور ـ أمر غير سليم[1].

ويعطى د. عبد الرحمن بدوى أمثلة عديدة من الأحاديث النبوية ـ فيذكر أن أبا هريرة ـ على الرغم مما عرف عنه من الدقة فى رواية الحديث فكثير من الأحاديث التى نسبت إليه مشكوك فى صحتها، وأنه كثيراً ماكان هو تكأة لكل من يحاول أن يزيف حديثاً ـ ويقول إذا كان هذا يحدث فى الأحاديث التى يعرف رواتها فإن الأمر يكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى الرواة الذين نقل عنهم المؤرخون[2].

ولعل التساؤلات التى تفرض نفسها على الباحث نتيجة تحليله النصوص التى تحت يديه هى:

١ ـ ما الوضع لو أن حادثاً تاريخياً لم يتعرض له إلامصدر واحد، أو كاتب واحد؟

٢ ـ ما الوضع فى حالة تعارض الأصول والمصادر، وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين؟

٣ ـ ما الوضع فى حالة ما إذا أجمعت أصول متعددة على رأى معين، ووجد مصدر يقول برأى مخالف؟

٤ ـ ما الوضع فى حالة تعارض ماذكرته الأصول التاريخية مع حقائق تاريخية معروفة؟

---

(١) أنجلو وسينوبوس. مرجع سابق، ص ١٢٣/ ١٢٤

(٢) عبد الرحمن بدوى: مرجع سابق ص ١٢٦

وقد تعرض لهذه التساؤلات أنجلو، وسينوبوس[1]، كما تعرض لها Fling[2].

وخلاصة ما ذهبوا اليه هو:

١ ـ يجب ألا يعتمد المؤرخ على الروايات التى ينفرد بها راوٍ واحد، وفى هذا الصدد يذكر د. أسد رستم «إنه إذا كانت العلوم الطبيعية التى تستند على المشاهدة، والإستدلال، والقياس والتحقيق، والمقابلة، والتجربة تبتعد كل الإبتعاد عن الإطلاق فى النتيجة من مشاهدة واحدة ـ فالتاريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة، ولايمكن الإستدلال عليه بالقياس أو التجربة[3].

٢ ـ فى حالة تعارض المصادر ـ ليس من عمل المؤرخ أن يوفق بين الأخبار المتعارضة بإتخاذ موقف وسط بينها ـ فقد يكون إحداها صحيحاً، والأخر خطأ، فعمل الباحث هو السعى للوصول للرأى الصحيح الذى لايقبل الشك، وإذا لم يستطع ذلك فليس هناك ما يضطره لإصدار حكمه (فالعالم من يعلم أنه لايعلم)، ولاجناح على الباحث إذا ذكر أنه لم يستطع فى حدود المادة المتاحة له ترجيح رأى على آخر.

٣ ـ من الجائز أن الرأى الذى لم يُجمع عليه عدد من الآراء التى ذكرتها مراجع متعددة ـ هو الصواب، فلاعبرة بالعدد فى بعض المسائل التاريخية، ومن المحتمل أن الرأى المكرر راجع للنقل من مرجع واحد لم يتحر الدقة.

٤ ـ والباحث ليس ملزما بالأخذ بآراء أجمعت المصادر عليها ـ إذا كانت

---

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٩

(٢) Fling: Op. Cit., pp 114-117.

(٣) أسد رستم: مرجع سابق ص ٨٢

متعارضة مع حقائق تاريخية معروفة أو إذا كانت الأحداث المذكورة ينقصها الإنسجام والتآلف اللازمين بين الحقائق التاريخية.

٥ ـ النتائج التى يصل إليها الباحث يجب أن تكون مطمئنة وقائمة على أسس سليمة من الإستدلال، والمماثلة أو ما يطلق عليه (قياس النظير).

وهكذا يبدو لنا بوضوح أن الباحث وراء الحقيقة التاريخية ـ عليه أن يبذل للوصول إليها كل جهد، وكل وسيلة، وأن عليه أن يبدأ بالشك حتى يصل إلى اليقين، وأن يتحقق أن الأصل الذى سيعتمد عليه صحيح وليس مزيف،وللوصول لذلك لابد من البحث عن الظروف التى ربما أثرت فى إنتاج الوثيقة من حيث العصر الذى كُتبت فيه، والمكان، والظروف المحيطة بالكاتب، والمؤثرات التى قد تؤثر عليه مثل مصلحة الوطن أو الحزب أو الأسرة أو المصالح الشخصية، وكذلك مواهب المؤلف، والاستعمالات اللغوية المعتادة فى ذلك العصر وكيفية الحصول على الوقائع.

كل هذه المعلومات تُسهم فى أن نصل إلى الحقيقة، وإذا تم ذلك يمكن أن نقوم بتحليل الوثيقة، ومحاولة فهم المعانى التى يريد واضعها أن يعبر عنها، وبهذا يكون عمل الباحث قائماً على أساس سليم، وتكون النتائج التى يصل إليها مطمئنة.

ويذهب أنجلو وسينوبوس إلى أن الواقعة التاريخية (القول التاريخى) حتى إذا ثبت صحتها ـ بعد كل هذه المحاولات فهى ليست إلاملاحظة تحتاج لتأييدها إلى ملاحظات أخرى ـ فالوقائع العلمية هى النقاط التى تُجمع عليها ملاحظات مختلفة وهذا ما يطلق عليه عملية (مقارنة الأقوال)[١].

وهكذا تمر الوثيقة التاريخية فى طريق شاق طويل حتى يستطيع الباحث أن يبنى عليها تصوره للأحداث التاريخية.

---

(١)أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٥٤

وهذا الكتاب الذى نضعه بين أيدى الباحثين فى مجال التاريخ يحتوى على مجموعة من الوثائق الهامة التى تتعلق بالتاريخ الأفريقى، والتاريخ العربى، والتاريخ الأوروبى، والتاريخ الأمريكى ـ وهذه الوثائق كلها ـ تقريبا ـ خضعت لعمليات الإختبار وثبتت سلامتها.

وقد قام المؤلفان بشرح وتحليل بعض هذه الوثائق والتعليق عليها ـ لتكون نماذج تحتذى..والأمل كبير فى أن يستفيد الباحثون من هذه النماذج وأن يتدربوا على تحليل الوثيقة والإستفادة منها وإستنطاقها لإستخراج الحقائق منها.

أما الوثائق الأخرى فى هذا الكتاب ـ فهى تُفسح المجال لمزيد من التدريب والتمرين عل كيفية الإستعانة بالوثيقة كأساس للوصول للحقائق التاريخية.

المؤلفان

بعض الألفاظ والتعبيرات
التي يكثر ورودها في الوثائق

treaty	معاهدة
agreement	إتفاق
translate	ترجم
comment	علق (على الوثيقة)
done at	وقع فى
article	بند
signed at	وقعت فى
provisions	محتويات
extracts	مقتطفات
act	ميثاق
declaration	إعلان
relative to	بخصوص
ratification	اعتماد الإتفاق (توقيعه)
seal	يختم
no tification	إعلان ـ إخطار (خاص بالوثيقة)
status quo	الوضع الراهن (الحالى)